منه حيث لم يحمل له وقاية تمنع عنه المطر والحاصل
انه اذا كان معلوما حين العقد يكون حمل كل شيء على صاحبه
واذا لم يعلما به وقته فان مصيبته بالجمال فيكون حمل الجميع عليه
ولا ضمان على شخص **قابض** لشيء **بسبب عقد الاجارة**
كأن موجر الكرى الدابة والسفينة او مستأجر الكرى المحمول على
دابة او سفينة **لا ضمان** حمل نحو طعام مما تتسارع له الايدي
وعبارة سنبلاوي ما تولى المعقود عليه او تولى العين
الموجرة وكل منهما عامل للمستأجر بالفتح كالراعي والمستأجر
بالكسر كمكتري الدابة امين فلا ضمان عليه فيما ادعى تلفه
او ضياعه قال الشيخ زروق ويحلف ان كان متهما لتفريط
وما فرطت والا يحلف غير المتهم قاله ابن القاسم وقيل يحلف مطلقا
وقيل يحلف غير المتهم ما فرط كذا في مج والاول هو المذهب
لانه قول ابن القاسم ثم قال وهذا في غير الطعام والادام
واما فيه فهو محمول على الجناية حتى تثبت الامانة والمراد
بالطعام ما يشرع اليه الايدي من سمن وعسل ولحم وزيت
وشيرج لا القمح وفول فالمستأجر بالكسر امين مطلقا فلا ضمان
واما الآخر فليس بامين مطلقا بل فيه تفصيل والحاصل ان
المستأجر بالكسر بعد مطلقا واما المستأجر بالفتح ففيه تفصيل
فان كان المستأجر عليه غير طعام او طعاما كقمح مما لا تشرع اليه
الايدي فيصدق واما الذي تشرع اليه الايدي كالزيت والسمن
والعسل فلا يصدق ولا يد من الانبات **وشرط** رب الدابة المكتراة
لحمل او ركوب او نحوها او المستأجر على رعيها **اذ يأتي** المكتري
او الراعي **بسمة** اي علامة الحيوان **المميت** بان يأتي بالقطعة
التي فيها السمة من جلده والا ضمن وحذف شرط **وأكد**
فلا يلزم الوفاء به **مفسد** لعقد الاجارة لانه مناقض

لمقتضى

لمقتضى العقد ويرد الاجرة المثل ان لم يسقط قبل التمام
فان اسقطاه قبله في اثناء العمل او قبل الشروع صحت
الاجارة قال الخرشي وانما ينفسد الكراء حيث لم يسقط الشرط
قبل الفوات والا صحت الاجارة والعوات بالقضاء العمل كما
يدل له ما ذكره الحط عن الارشاد واسقاطه في اثناء العمل
يعمل به كاسقاطه قبله **وحلف** القابض بعقد الاجارة الذي
ادعى تلف او ضياع ما قبضه **غير المتهم** بين التأمين **ما فرط**
في حفظ الشيء الذي قبضه ولا يحلف في التلف او الضياع
وزاد القابض **المتهم** على احد قولين ثالثة تقدمت واشير
من خولية **ولا ضمان** على قابض بعقد الاجارة فقال **الا ان**
يتعدى القابض على الشيء الذي قبضه فيضمنه ومثل
لتعديه بقوله **كربط** للشيء المحمول على ظاهر الموجر او الية
بحبال الاجمال فينقطع ويسقط الشيء فيتلف فيضمنه
اي الزرع احضر بعد تمام المدة المذكورة كما تقدم **وان اشتر**
حب من زرع المكتري او المستغير او الحمر حال حصده او درسه
او نذريته في الارض **بعد** انقضاء **المدة** المحدودة للاكتراء
او استعارته او نحوهما فان ثبت تكون ملكا **لرب الارض** لان
للمكتري الاعراض عنه عادة فان ثبت قبل انقضا المدة فهو للمكتري
او نحوه واما ان اكراها لغير المكتري الاول وثبت الحب المشتر
في مدة للغير فهو لرب الارض وسقط عن المكتري الثاني
من الكراء بحسب ما اشغله قال الخرشي ولا مفهوم للمكتري
بل هو فرض مسئلة فكما ينتفع في الارض المزروعة بكراء
غيره فيثبت فيها بعد تمام مدة كراء من انتفع بزرعه فاذا
بقيت فهو له واما ان اكراها لغيره وثبت في مدة اكرائها لغيره